العرب
الأحد 2020/06/07
السنة 43 العدد 11724

ما وراء الحديث عن حصول مصر على قاعدة عسكرية في جنوب السودان

إشاعة «القاعدة المصرية» للضغط على القاهرة في ملف سد النهضة

يعكس الترويج لمعلومات بشأن إقامة قاعدة عسكرية مصرية على أراضي جنوب السودان، وهو ما نفته جوبا رسميا، رغبة بعض الأطراف الخارجية التشويش على مفاوضات سد النهضة، ببث معلومات مغلوطة توهم الرأي العام الدولي بالتجاء القاهرة للقوة في الملف من بوابة جنوب السودان، ما يسمح لها بخلط الأوراق وزيادة توتير الأوضاع.

محمد أبوالفضل

مآرب سياسية وراء استهداف القاهرة

أصبحت حرب الشائعات التي تتناثر من هنا وهناك لا تقل ضراوة عن الحروب الحقيقية، لأن القائمين عليها يختارون أهدافهم بدقة، ويحرصون على تسليط الضوء على قضايا معينة تتوافر لها مكونات هضمها بسهولة، وتجاوزت هذه الحرب الأطر التقليدية في الاتهامات والانتقادات، وباتت كفيلة بفتح الطريق لمعارك كلامية لا تخلو من أغراض سياسية.

تداولت بعض وسائل الإعلام خبرا مثيرا، قبل أيام، صاغته وبثته جهات معارضة في جنوب السودان بعناية، حول موافقة جوبا على منح مصر قطعة أرض لبناء قاعدة عسكرية في مدينة "باجاك" بمقاطعة مايوت بولاية أعالي النيل والقريبة من الحدود مع إثيوبيا، لتستضيف 250 عنصرا من الجيش المصري.

سعى من سرّبوا الخبر ومن نفخوا فيه إلى قذف الكرة في المياه الدافئة بين القاهرة وجوبا، والتي شهدت نموا في السنوات الأخيرة انعكس على شكل التعاون المشترك بينهما، وحاولوا تخريبها خوفا من أن تتحول إلى ركيزة لتنسيق إقليمي أوسع يعتمد على السلام والتنمية بدلا من الحرب والإرهاب.

تفاعلت القضية لدى قطاعات عريضة في بعض دول المنطقة، وانتقلت إلى الفضاء السياسي، وجرى تحميلها معاني عسكرية مباشرة، تفيد بأن مصر حسمت خيار التعامل مع إثيوبيا لحل أزمة سد النهضة، وقررت اللجوء إلى العمل العسكري، وأن جوبا هي البوابة الرئيسية.

قبل أن تتصاعد حدة الاستقطابات بين فريق المؤيدين والرافضين، والشغوفين والساخطين، أصدرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة جنوب السودان، الأربعاء، بيانا أكدت فيه أنه "لا أساس من الصحة، ولا يوجد شيء من هذا النوع".

ولإبعاد جوبا عن الأزمة الراهنة بين مصر وإثيوبيا بسبب سد النهضة، قالت إن البلدين صديقان لها، وكانا يتعاونان في عملية تنفيذ الاتفاق المُعاد تنشيطه لحل النزاع في جنوب السودان، خاصة في الجزء الذي يتناول الترتيبات الأمنية، كما أن إثيوبيا تساعد في الحفاظ على السلام والأمن في منطقة أبيي المتنازع عليها مع السودان، عبر قوة تابعة للأمم المتحدة.

كانت رسالة دولة جنوب السودان واضحة بأن تدهور أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لن يقودها لدخول لعبة المحاور الإقليمية، ولا تملك الرفاهية التي تجعلها تقبل لتكون كماشة بين مصر وإثيوبيا، أو أي من القوى الأخرى، ومعنية جدا بتوفير الأمن والاستقرار داخلها، والذي ينطلق من ثوابت اتفاقية أديس أبابا للسلام.

تجاذبات ساخنة

لم يشبع النفي الرسمي غليل البعض، وفسروا خطوة جوبا على أنها ترمي للتهدئة وعدم الدخول على خطوط التجاذبات الساخنة، ويكفيها ما تعاني من أزمات، وأنها كانت عازمة على المضي في مشروع القاعدة العسكرية وتراجعت بعد افتضاح أمرها مبكرا.

> فتح ملف القاعدة العسكرية الوهمية يشير إلى أن هناك جهات من مصلحتها زيادة توتير الأوضاع في المنطقة

ومن يمعن قليلا في الحديث عن القاعدة وشواغلها يتشكك كثيرا في المكونات التي اصطحبها، واستهدفت في معظمها الإثارة السياسية، فليس من أدبيات القاهرة الجري وراء بناء قواعد عسكرية في الخارج، لأنها تتطلب حسابات بعيدة الآن عن العقيدة المصرية، وتستوجب مراعاة الأجواء الإقليمية والدولية وتوجهاتها، كما أن القواعد يصعب مداراتها أو إخفاء أغراضها، لكن كل ذلك لا يلغي أن القاهرة اقتربت في الآونة الأخيرة من جوبا بما ولّد الهواجس لدى بعض الدوائر الإقليمية.

مع نشر خبر القاعدة العسكرية تحدثت "العرب" إلى مسؤول سياسي رفيع في القاهرة، وسألته عن القصة ودوافعها، لخص الرجل إجابته في كلمة واحدة "فنكوش"، وهي كلمة عامية يستخدمها المصريون للتدليل على أي شيء زائف أو غير حقيقي، فهمت رسالته ولم أستطرد معه لحساسية منصبه، لكنه أشار إلى أن هناك مستفيدين من هذا الصخب، عليك أن تبحث عنهم، بمعنى أن الحديث مقصود وله مآرب سياسية.

يتابع الرجل، مثل كثير من المهتمين في القاهرة، حملة منظمة تشنها مواقع إثيوبية، مدعومة بأخرى سودانية، لتكريس ما يوصف بـ"شيطنة مصر" وأنها أصبحت قوة "مفترية" تريد أن "تبتلع" الدول الأخرى بجنوب الوادي، في إشارة إلى رغبتها فرض إرادتها على كل من الخرطوم وأديس أبابا، والعمل على توثيق علاقاتها مع دولة جنوب السودان لتكون منغصا بينهما، واعتمد هؤلاء على المساعدات الطبية التي قدمتها القاهرة إلى جوبا مؤخرا في إطار دبلوماسية الصحة التي اتسعت مع انتشار كورونا، كدليل على صواب رؤيتهم.

أغفل من روّجوا لحديث القاعدة أن التوجهات المصرية الحالية لا تميل للتمدد خارج الحدود، وإلا إذا كان صد العدوان التركي على ليبيا له الأولوية، ولا يعني امتلاك القاهرة معدات عسكرية متطورة، بحرية وجوية وبرية، أنها بحاجة لأماكن لتسكينها في الخارج، فهناك العديد من القواعد في شمال وجنوب وشرق وغرب البلاد، والكثير من الدول الصديقة يمكن الحصول منها على تسهيلات، إذا تطلب الأمر، والمقصود التشويش على التحركات السياسية التي تقوم بها مصر، ووصمها بالازدواجية، وأنها تضمر غير ما تظهر.

تغيير القواعد

تردد مصر ليلا ونهارا وقوفها مع المفاوضات لحل أزمة سد النهضة وتصر على مواصلة هذا الطريق إلى نهايته، وعرضت القضية على مجلس الأمن الشهر الماضي، وتدرك أن الحصول على قاعدة قريبة من إثيوبيا في هذا التوقيت معناه أنها تستعد لتوجيه ضربة عسكرية لسد النهضة، وتثبّت عليها الاتهامات التي توجهها جهات مختلفة في أديس أبابا.

من يريد القيام بعمل عسكري لا يحتاج للإعلان عنه من خلال هذه القنوات، خاصة أن فكرة القواعد فقدت جانبا من بريقها بفعل التقدم التكنولوجي، مع الصواريخ العابرة للقارات، والطائرات التي تسبق الصوت وتحمل الطيران لمسافات طويلة، ناهيك عن الحساسية الشديدة التي تحملها الدول الأفريقية تجاه هذه المسألة، وجعلت البعض يتقبلون فكرة تقديم تسهيلات على مضض لمحاربة الإرهاب، وتجنبا للصدام مع قوى كبرى.

شهدت بعض الدول الأفريقية سباقا بين قوى إقليمية وأخرى دولية للحصول على مرتكزات عسكرية، وأصبحت جيبوتي التي تضم أراضيها قواعد لقوى عديدة ومتصادمة نموذجا يضرب به المثل للتوظيف السياسي والاقتصادي، كما أن إريتريا بدأت تنخرط في هذا المجال، وأنشأت تركيا أكبر قاعدة لها في الصومال كنوع من تكريس النفوذ في المنطقة.

وتجاوزت الكثير من الدول الأفريقية فكرة التبعية، أو ربط المصير بجهة معينة، ونجحت غالبيتها في الانفتاح وتوثيق العلاقات مع دول متنافرة أو متخاصمة، فقد أصبح معيار الصعود والهبوط يتوقف على مدى الاستفادة المباشرة وما يتم تحقيقه من مكاسب، ولا توجد دولة يمكن أن تمنح قطعة من أرضها لأخرى مجانا وبدون فوائد أو تنهمك في معركة لا تهمها.

يشير فتح ملف القاعدة العسكرية الوهمية في جنوب السودان إلى أن هناك جهات من مصلحتها زيادة توتير الأوضاع في المنطقة وخلط أوراقها، ما يعني أن الفترة المقبلة قد تكون حبلى بالمزيد من المفاجآت في هذا السياق، فالقوى التي تضررت من ملامح الهدوء التي لاحت في الأفق مؤخرا، تحاول التمسك باستمرار النزاعات والصراعات، واستدعاء قضايا مثيرة.

يستغل هؤلاء بعض المشكلات الحقيقية، ويستثمرون في الأزمات المتوقعة، وينفخون فيهما، وبدا الخلاف بين مصر وإثيوبيا مدخلا مناسبا لتصعيد جديد تلتقي عنده أطراف عدة.

وعلى رغم دحض ملف القاعدة المصرية في جنوب السودان، لم تتم تهدئة تداعياته السياسية، فلا تزال بعض الدوائر تتعامل معه على أنه واقع، ولا تولي اهتماما بنفي جوبا رسميا، ما يعني أن هناك أزمات أخرى قابلة للتفجير للتشويش على بعض القضايا التي تحتاج إلى مواقف محددة.

مصرع زعيم تنظيم القاعدة يثبت النفوذ الفرنسي في أفريقيا

صابر بليدي

الجزائر - طوى مقتل زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، صفحة مهمة في مسار أحد أكبر التنظيمات الجهادية في شمال أفريقيا والساحل الصحراوي، وسط تساؤلات عن المسوغ المثير الذي منحه الإنجاز المحقق من طرف الجيش الفرنسي في المنطقة، للجيش الجزائري من أجل تخطي حاجز الحدود الإقليمية، تنفيذا للتوجهات الأخيرة للقيادة السياسية في البلاد، خاصة وأن العملية وقعت على بعد كيلومترات قليلة من أقصى نقطة للتراب الجزائري في الجنوب.

لم يشفع تواري زعيم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عبدالمالك دروكدال (أبومصعب عبدالودود)، عن الأنظار في السنوات الأخيرة، أن تكون نهايته على يد القوات الفرنسية العاملة في مالي، لينهي بذلك مرحلة من مراحل التنظيمات الجهادية في المنطقة، وفاتحا المجال أمام تأويلات متضاربة حول مصير التنظيم والقيادة المحتملة له في المستقبل.

وخيّم غموض كبير على وضع ومصير أحد أبرز القيادات الإرهابية المطلوبة دوليا، في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الضربات العسكرية التي تلقاها التنظيم في الجزائر وتونس، فضلا عن خسارته لمواقعه الجغرافية في شمال الجزائر لصالح خلايا تنظيم جند الخلافة الموالي لداعش.

ورغم أن منطقة القبائل ظلت تمثل منذ العام 2004، القلاع الخلفية لتنظيم القاعدة المفضلة لعبدالمالك دروكدال، إلا أن الوتيرة الميدانية والأضواء الإعلامية التي استقطبها داعش، حجب عنه الأنظار وجعله يدخل في مرحلة سبات شتوي، إلا بعد إعلان التنظيم عن تنصيب أبوعبيدة يوسف العنابي، على رأس مجلس شورى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عام 2018، وسط تساؤلات عن وضع القيادي الرمزي أبومصعب عبدالودود.

ولم تحقق وفاة الرجل مفاجأة للمتابعين للشأن العام، قياسا بتراجع قوة ونفوذ التنظيمات الجهادية في المنطقة، وإنما الإعلان عن ذلك في الشريط الحدودي الرابط بين الجزائر ومالي، هو الأمر المثير في المسألة، نظرا لتمسك الرجل طيلة السنوات الماضية بقلاعه الخلفية في منطقة القبائل بشمال البلاد، واستبعاد مغادرته لها نحو أقصى الجنوب.

ولا يستبعد مراقبون لمسار التنظيمات الجهادية، أن يكون تواجد أبومصعب عبدالودود، في الشريط الحدودي الجنوبي، خطوة لملء الفراغ الذي تركته تصفية أمير كتيبة "المرابطون" مختار بلمختار، وتوجها جديدا للرجل من أجل عقد تحالفات جديدة مع التنظيمات والكتائب الجهادية العاملة في الساحل الصحراوي.

ولم تخف منذ سنوات طموحات الرجل لتبوأ رأس التنظيم العالمي، بعد التراجع الجغرافي والميداني للقيادة التاريخية للقاعدة تحت إمرة أيمن الظواهري، ودفع بحسب مراقبين إلى نقل مركز القيادة إلى شمال أفريقيا والساحل الصحراوي، تحسبا لاحتواء الآلاف من الجهاديين في العراق وسوريا الذين كان يعتزم نقلهم إلى بلدانهم الأصلية في شمال أفريقيا ودول الساحل الصحراوي.

وظلت هيمنة كتيبة "المرابطين" وقبلها "الملثمين"، بقيادة من كان يوصف بـ"ثعلب الصحراء" (مختار بلمختار)، أكبر عائق أمام تمدد طموحات دروكدال جنوبا، لاختلافات استراتيجية وأيديولوجية بين الرجلين، فمعرفة الأول بتضاريس الصحراء وتحالفاته المحلية قطعت الطريق على طموحات الثاني، ويبدو أن تواجده هناك لم يتحقق إلا بعد تصفية بلمختار.

وذكر موقع "مينا ديفونس" الجزائري المتخصص في الشؤون الأمنية والعسكرية، بأن "قوات خاصة من الجيش الفرنسي، قضت في الثالث من يونيو الجاري على أمير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أبومصعب عبدالودود، وعدد من مساعديه في المنطقة المسماة "تالهنداك"، على الشريط الحدودي الجزائري المالي، والتي تبعد نحو 20 كلم عن أقصى نقطة في التراب الجزائري "تيمياوين"، وبنحو 60 كلم عن تيساليت المالية".

ولم يصدر عن الجانب الجزائر أي تصريح أو تعليق بشأن العملية المعلن عنها من طرف السلطات الفرنسية، على اعتبار أن زعيم التنظيم المطاح به كان أكبر المطلوبين للمجموعة الدولية، كما صدر بحقه خمسة أحكام بالإعدام من طرف القضاء الجزائري، لاسيما وأن العملية تمت قريبا من الحدود الجزائرية، وتنقل الرجل يرجح أن يكون من الشمال إلى الجنوب لكن يجهل إن كان داخل التراب الجزائري أو على تراب الدول المجاورة.

> القضاء على رأس أكبر التنظيمات الجهادية في العالم أكبر نصر عسكري وسياسي للتواجد الفرنسي في القارة السمراء

ومع ذلك أثار الإنجاز المحقق من طرف الفرنسيين في المنطقة، تأويلات سياسية تعيد التضارب الذي لف مصرع عدد من قادة التنظيمات الجهادية خلال السنوات الماضية إلى الواجهة، خاصة وأنه تزامن مع احتجاجات سياسية واجتماعية في باريس ضد ممارسات التمييز والعنصرية ضد الأشخاص من أصول أفريقية، إلى جانب مظاهرات شعبية في باماكو احتجاجا على النفوذ الفرنسي في بلادهم.

كما شكّل الإنجاز المذكور، مسوغا مثيرا لتوجهات القيادة السياسية في الجزائر، نحو السماح لقواتها العسكرية بممارسة مهام أمنية وعسكرية خارج حدودها الإقليمية، على اعتبار أن العملية تمت على الشريط الحدودي، وهو ما يعزز فرضية وقوف ضغوط إقليمية فرنسية وأميركية على الجزائر، لإخراج جيشها من حدوده للمشاركة في عمليات الحرب على الإرهاب بالمنطقة.

ويعتبر القضاء على رأس أكبر التنظيمات الجهادية في العالم، أكبر نصر عسكري وسياسي للتواجد الفرنسي في القارة السمراء، خاصة بعد تنامي الاحتجاجات الشعبية والسياسية في عدة عواصم أفريقية، بعد تسجيل تجاوزات إنسانية وحقوقية تكون قد ارتكبتها القوات الأفريقية لمحاربة الإرهاب بقيادة فرنسا، وقد تم في مجلس الأمن الدولي.

باريس تتدارك تراجعها في منطقة الساحل

سعيد يؤكد لماكرون حياد تونس في الأزمة الليبية

تونس - أعاد الرئيس التونسي قيس سعيّد، الجمعة، التأكيد على حياد بلاده بالنسبة للأزمة في ليبيا المجاورة، وذلك خلال مكالمة هاتفية مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، وفق بيان صادر عن الرئاسة التونسية.

وأشارت الرئاسة الفرنسية من جانبها إلى أنّ الرئيسين اتفقا على "تعزيز تعاونهما بشأن الأزمات الإقليمية، وخاصة في ليبيا". وأضافت الرئاسة الفرنسية أن الرئيسين "أكدا على قِدم وقوة العلاقات التي تجمع فرنسا وتونس" و"اتفقا على مواصلة تعزيز علاقات الصداقة والثقة بين البلدين في جميع المجالات".

وشدد سعيّد خلال المكالمة مع ماكرون على "موقفه المتمثل في أن يكون الحل ليبيًا – ليبيًا، دون أي تدخل خارجي، وعلى أن تونس المتمسكة بسيادتها كتمسكها بسيادة ليبيا لن تكون جبهة خلفية لأي طرف".

والخميس، شهدت جلسة عاصفة للبرلمان التونسي اتهام راشد الغنوشي، رئيس البرلمان وزعيم حركة النهضة الإسلامية، باتباع سياسة خارجية موالية لتركيا. وكان قادة ليبيون قد كشفوا أواخر مايو عن مكالمة هاتفية جرت بين الغنوشي ورئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، قدم خلالها الغنوشي التهنئة للسراج بانتصارات عسكرية في خطوة استفزت الشارع التونسي لتجاوز الغنوشي حدود صلاحياته وإقحام البلاد في الصراعات الخارجية.

ويواجه الغنوشي، انتقادات من المعارضة ومن داخل الائتلاف الحكومي بسبب موقفه العلني الداعم لحكومة فايز السراج في طرابلس والمدعومة من تركيا.

على صعيد آخر، أعلن برلمان تونس مساء الجمعة أنه سيخصص جلسة عامة يوم التاسع من الشهر الجاري لمناقشة لائحة تطالب فرنسا بتقديم اعتذار عن جرائمها خلال فترة الاستعمار وما بعدها في تونس.

وتقدم "ائتلاف الكرامة" المحافظ الذي عرف بمواقفه المناهضة لفرنسا، باللائحة لدعوة باريس إلى تقديم اعتذار رسمي.

ويحتاج البرلمان إلى مناقشة اللائحة ومن ثم التصويت عليها لقبولها رسميا بالأغلبية المطلقة.